شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

مثال من ليبيا

بعد أسابيع قليلة من توليه منصبه استقال وزير الداخلية الليبي فوزي الطاهر عبد العال هذا الاسبوع، ليسجل سابقة نادرة الحدوث في بلداننا العربية والإسلامية. فالاستقالة كانت طوعية وجاءت على خلفية انتقادات قوية وجهها أعضاء في البرلمان المؤقت (المؤتمر الوطني العام) الى قوات الأمن بعد تصاعد أعمال العنف أخيراً وحدوث ما يشبه الانفلات الأمني.

باستقالته يكون الوزير الليبي قد حمّل نفسه ضمنياً المسؤولية عن الأداء الضعيف لقوات الأمن في حفظ الأمن بوصفه المسؤول الأعلى المباشر عن هذه القوات. والخطوة هذه لا تعكس فقط شجاعة الوزير عبد العال وانما أيضاً وطنيته الصادقة، فقد كان في مقدوره التذرع بمئة حجة وحجة للتنصل من المسؤولية، أهمها انه حديث العهد جداً بالوزارة وان ما يجري في البلاد هو من صنيع فلول القذافي... و.. وغير ذلك مما درجنا نحن العراقيين على سماعه في بلادنا تبريراً لعجز الأجهزة الأمنية عن القيام بواجبها الأساس، وهو حفظ الأمن.

طبعاً نحن نعرف السر في عجز أجهزتنا الأمنية فهو يكمن في الفشل السياسي، وهذا فشل تتحمل المسؤولية عنه الطبقة السياسية الحاكمة (من كل الكتل المتنفذة في الحكومة والبرلمان)، هذا الفشل (الأمني والسياسي) الذي لا يريد أحد أن يتحمل المسؤولية عنه ولا أن يقرّ به، بل الكل يجاهد لدفع هذه المسؤولية عن نفسه، وأولهم رئيس الوزراء الذي اختار أن يتمسك بتكبيل نفسه بالمسؤولية عن أجهزة الأمن كلها الى جانب مسؤوليته عن الحكومة، ما يعكس في جوهره نزوعاً قوياً الى السلطة والاستبداد.

سابقة الوزير الليبي ستقدم خدمة كبرى للاتجاه نحو الديمقراطية التي يؤسس لها ويبنيها الديمقراطيون الحقيقيون الذين يتحلون بروح تحمل المسؤولية وليس أولئك المتشبعون بروح التشبث بالسلطة وعدم تقبّل النقد الموجه إليهم عن فشلهم وسوء إدارتهم، كما هي الحال عندنا.

أمس نشر تصريح لأحد أعضاء ائتلاف دولة القانون،هو النائب السابق سعد المطلبي، حمل فيه على أحدث تقرير دولي يعيد تصنيف العراق بين الدول الأكثر فشلا في العالم. وهو تقرير أعدته مجلة "فورين بوليسي الأميركية" الرصينة ونشرته الشهر الماضي (المدى نشرت ملخصاً له في وقته).

نحن العراقيين أعرف الجميع بان دولتنا فاشلة .. كانت هكذا في عهد النظام السابق ولم تزل كذلك في عهد النظام الجديد. لم نكن لنحتاج الى تقرير "فورين بوليسي" أو تقارير منظمة الشفافية العالمية ومجموعة الأزمات الدولية ومنظمة العفو الدولية و"هيومان رايتس ووتش" واليونسكو واليونسيف وسواها من المنظمات الدولية.. نحن نعرف ان دولتنا فاشلة سياسياً وأمنياً واقتصادياً وتعليمياً وصحياً. وهذا ما تؤكده مشاكل الكهرباء والبطالة والفقر والسكن والنقل المتفاقمة للعام العاشر على التوالي وسوء الخدمات العامة الباقي على حاله للعام العاشر على التوالي أيضاً، فضلاً عن أم الفشل، الفساد المالي والإداري الذي لا نظير له في العالم إلا في الصومال وأفغانستان.

كل عراقي يعرف هذا رغماً عن أنف السيد المطلبي وأمثاله ممن تزعجهم التقارير الدولية التي أقل ما يصفونها به انها "غير واقعية" فيما هي بمنتهى الواقعية!

العراقية تقدم مرشحين جدداً للدفاع

التحالف: حسم وزارة الداخلية الأسبوع المقبل

كشفت القائمة العراقية عن ترشيحها لثلاث شخصيات جديدة لشغل منصب وزير الدفاع، اثنان من خارج العراقية وواحد من داخلها، معلنة عن انها كلفت نائب رئيس الوزراء صالح المطلك بتقديم المرشحين الى رئيس الوزراء نوري المالكي.
بدوره شكل التحالف الوطني لجنة مصغرة تضم كلا من رئيس كتلة الفضيلة عمار طعمة والقيادي في ائتلاف دولة القانون عباس البياتي ورئيس كتلة بدر قاسم الاعرجي للنظر في الاسماء المرشحة للوزارات الامنية.

□ بغداد / محمد صباح

واكد التحالف ان الاسبوع المقبل سيتم تسمية مرشح الداخلية من قبل التحالف الوطني، لافتا الى ان اللقاءات الاخيرة ركزت على حسم ملف الوزارات الامنية الدفاع والداخلية فقط اما جهاز المخابرات والامن والوطني فسيترك موضوعهما الى شعار اخر.

هذا وقد استبعدت اللجنة المكلفة لمراجعة السيرة الذاتية لكل مرشح والتي شكلت من قبل التحالف الوطني برئاسة رئيس لجنة الامن والدفاع البرلمانية حسن السنيد، مرشحي القائمة العراقية لشغل منصب وزير الدفاع قبل سنة من الان والذين وصل عددهم الى(١٥) مرشحا .

وقال النائب عن القائمة العراقية نبيل حربو لـ"المدى برس" ان القائمة العراقية رشحت ثلاثة اسماء جديدة لشغل منصب وزير الدفاع بعد اجتماع رئيس الوزراء نوري المالكي مع رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي، موضحا ان من بين هذه الاسماء الثلاثة مرشحا واحدا من داخل العراقية واثنين من خارج العراقية.

ويذكر أنّ الوزارات الأمنية ما تزال شاغرة بسبب عدم توافق الكتل السياسية على أسماء المرشحين لتلك الوزارات التي تدار حالياً بالوكالة من قبل المالكي لوزارة الداخلية وتكليف وزير الثقافة سعدون الدليمي للدفاع بالوكالة كما تم تكليف فالح الفياض مستشاراً للأمن الوطني.

وتابع"ان العراقية كلفت نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات صالح المطلك بقضية حسم ملف المرشحين لحقيبة الدفاع ومن ثم تقديمهم الى لرئيس الوزراء، كاشفا عن وجود اجتماع عاجل للقائمة العراقية في غضون الايام القليلة المقبلة من اجل حسم هذا الامر.

وزاد "ان العراقية سوف تناقش ايضا في اجتماعها المقبل الاسماء المرشحة مسبقاً لمنصب وزارة الدفاع ومنهم سالم دلي، و خالد العبيدي، وصلاح الجبوري، منوها الى ان الاسماء التي رشحت في وقت سابق وقدمت لرئيس الوزراء شملت خمسة اسماء من خارج العراقية و ١٠ من داخلها.

واوضح "ان العراقية تتحفظ حاليا على كشف الاسماء الثلاثة التي ستقدم لرئيس الوزراء في الايام القليلة المقبلة" ،معللا ذلك بوجود "من يشوه الحقائق".

ومنح البرلمان العراقي في جلسته التي عقدت في ٢١ من كانون الأول الماضي، الثقة لحكومة غير مكتملة يترأسها نوري المالكي، كما شهدت الجلسة أيضا أداء اليمين الدستورية من قبل رئيس وأعضاء مجلس الوزراء وفقا للمادة ٧٩ من الدستور العراقي، وبلغ عدد الوزارات التي صوت عليها في حينها الى ٣٨ وزارة من بينها تسع وزارات بالوكالة وهي وزارة الداخلية والدفاع والأمن الوطني التي أوكلت إلى رئيس الوزراء، ووزارة التجار التي أوكلت إلى نائب رئيس الوزراء روز نوري شاويس، والكهرباء أوكلت إلى نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني، ووزارة المرأة أوكلت إلى وزير الخارجية هوشيار زيباري، ووزارة الدولة لشؤون المصالحة أوكلت إلى وزير التعليم العالي علي الأديب، والبلديات أوكلت مهامها إلى وزير الإسكان محمد صاحب الدراجي، وأخيرا وزارة منظمات المجتمع المدني إلى وزير الهجرة والمهجرين ديندار نجمان، ومن بين الوزارات أيضا ١٢ وزارة دولة

وبدوره،عبر التحالف الوطني عن ارتياحه الى الخطوات التي ابدتها القائمة العراقية وتحركاتها الاخيرة لاسيما اللقاء الذي جمع رئيس الوزراء نوري المالكي مع رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي ،معتبرا ذلك خطوة ستحل ازمة حسم ملف تسمية مرشحي الداخلية والدفاع في الوقت الحالي فقط.

وقال النائب عن التحالف الوطني قاسم الاعرجي في مقابلة له مع"المدى" في الاسبوع الحالي سيتم حسم الشخصية المرشحة لحقيبة الداخلية من قبل التحالف الوطني في اجتماع موسع لجميع الكتل المنضوية فيه"، مبينا ان تحالفه "شكل لجنة مصغرة قبل ايام تضم كلا من عمار طعمة رئيس كتلة الفضيلة النيابية وعضوي لجنة الامن والدفاع عباس البياتي من دولة القانون وقاسم الاعرجي رئيس كتلة بدر البرلمانية للنظر في المرشحين الذين سترسلهم العراقية في وقت لاحق".

وزاد "ان قضية الحسم ستكون بشكلها النهائي بعد عودة رئيس الوزراء الذي تنتظره سفرة الى العاصمة طهران للمشاركة في مؤتمر دول عدم الانحياز" ،مضيفاً " بعد دراسة جميع المرشحين للدفاع والداخلية من قبل اللجنة المصغرة سوف تعاد مرة اخرى لرئيس الوزراء لغرض ارسالها للبرلمان ومن ثم التصويت عليها".

واضاف "ان الاجتماعات الثنائية التي جرت طيلة الشهر الماضي والحالية خصصت لحسم ملف الوزارات الامنية (الدفاع والداخلية)، كاشفا ان "موضوع مرشحي الامن والوطني والمخابرات سيترك لوقت لاحق".

واشار الى ان"التحالف الوطني متفق بالاجماع على أن يكون مرشح الداخلية شخصية مستقلة من خارج التحالف" ،مبينا انها "ستكون شخصية ليست برلمانية من حيث المبدأ".

احد السيطرات في بغداد.. (أرشيف)

مصاعب إعمار العراق... إعادة بناء قطاع الكهرباء

□ ترجمة المدى

من القضايا الصعبة التي تواجه المفتش العام لإعادة اعمار العراق هي قضية اعادة بناء قطاع الكهرباء، فبعد سقوط نظام صدام اصبحت قضية نقص الخدمات - مثل الكهرباء و غيرها - احد المطالب العاجلة للعراقيين . كانت البنية التحتية للبلاد ضعيفة جدا و بحاجة الى اصلاح بعد حرب الخليج و العقوبات الدولية التي فرضت على العراق، كما ان اعمال النهب التي اعقبت سقوط النظام السابق زادت الطين بلة فيما يتعلق بالشبكة الكهربائية.

عند تأسيس سلطة الائتلاف المؤقت زاد بول بريمر من سوء الوضع من خلال وعوده الرنانة عن انتاج الطاقة الكهربائية التي لم يتم تنفيذها مما تسبب في تقويض المنظومة. هذه الوعود أسست سابقة مهمة لازالت الحكومة العراقية تتبعها الى يومنا هذا و هي الوعود بتحسن انتاج الكهرباء. هذا التقاعس المستمر في مجال الكهرباء كان سببا في الاستياء المتنامي بين ابناء الشعب .

منذ سقوط صدام و بغداد تعيش في الظلام ، حيث ذهبت شبكة الطاقة و اخذت معها خدمات الماء و الصرف الصحي. اصبحت الشبكة من الاثار القديمة و لم تتم اعادتها الى الحياة منذ حرب الخليج، بعد ان استهدفتها قوات التحالف. بعد ذلك تم تجميعها مرة اخرى في ظل ظروف في غاية الصعوبة بسبب العقوبات الدولية، و كان على العراق التوجه الى مختلف البلدان و الشركات لتجميع أجزاء الشبكة مما ادى الى تدهور المنظومة التي انهارت بالكامل في ٢٠٠٣ . كما كان العراق يعاني من نقص الكوادر المتدربة على ادامة المنظومة، و من نقص الوقود و الانابيب. على الاجمال كان لدى العراق طاقة تبلغ تسعة الاف ميغاواط الا ان هذا الرقم لا يتحقق الا اذا كانت المصانع تعمل بكل طاقتها و هذا لم يكن ممكنا بسبب المشاكل المذكورة اعلاه. نشأ عن ذلك مصاعب واجهت الاميركان و العراقيين في محاولتهم اصلاح المنظومة التي بالكاد كانت تعمل . المهمة الاولى التي واجهتها الولايات المتحدة هي تشغيل الكهرباء في بغداد و في سائر البلاد. قام التحالف بتشكيل قوة الواجب "فجر" بقيادة الجنرال ستيفن هاوكنز الذي التقى بالمهندسين العراقيين و علم ان هناك مولدة في محطة ماء الكرخ خارج المدينة و التي يمكن استخدامها لإعادة الكهرباء الى بغداد، ثم يقوم الاميركان بتشغيل الكهرباء لبقية انحاء البلاد و التي وصلت الى ١٢٧٥ ميغاواط في نهاية نيسان و هو ما يعادل تقريبا ربع مستوى الطاقة قبل الحرب و التي كانت تبلغ ٤٤٠٠ ميغاواط . كان يبدو ان تشغيل الانارة سهل نسبيا حيث تم دعم و زيادة الانتاج جنبا الى جنب مع اصلاح و توسيع المنظومة التي كانت مستعصية . بعد ذلك بدأت الولايات المتحدة باعادة الادارة العراقية لهذا القطاع و التي بدأت بإعادة تشكيل مفوضية الكهرباء التي اصبحت فيما بعد وزارة الكهرباء الجديدة. في مايس ٢٠٠٣ تم ترشيح الدكتور المهندس كريم وحيد العبودي – الذي كان مديرا عاما للمفوضية . كما تم تعيين المستشارين الاميركان داخل الوزارة كما هي الحال في بقية الوزارات، و بدأوا معا بالتخطيط للمستقبل . كانت الخطة الاولى هي زيادة الانتاج على المدى القريب، من خلال استيراد مولدات الطوربين التي تعمل بالغاز حيث اعتقد الاميركان انها سريعة و من السهولة نصبها و اعتقدوا ايضا ان صناعة الغاز الطبيعي ستتم اعادة بنائها لتوفير الوقود للطوربينات الجديدة ، الا ان ذلك لم يحصل بل انه كان أسوأ، فخططت سلطة التحالف المؤقت لبناء منظومة تزويد الوقود. و مما زاد من المتاعب ان العراق يفتقر الى الكادر الذي يمكنه من تشغيل مصانع الغاز التي تحتاج الى ادامة مستمرة. استمر العراق بمواجهة هذه المشاكل بسبب وجود عدد كبير من مولدات الغاز التي ليس لها مصدر لتوفير الغاز و لا الكادر القادر على تشغيلها بكامل طاقتها . على المدى البعيد، كانت الولايات المتحدة تواجه قضية اكبر بكثير. حيث تعاقدت الوكالة الاميركية للتطوير الدولي مع شركة بيشتل لانجاز معظم اعمال اعادة الاعمار في العراق. جزء من ذلك العمل كان تخمين منظومة الطاقة في العراق ، حيث خمنت الكلفة بحوالي ٦ مليارات دولار من اجل اصلاحها و اعادتها الى وضعها الطبيعي. و كانت مصانع الطاقة بحاجة الى اعادة تأهيل و الى استبدال المحطات الفرعية و نصب مولدات جديدة . كما كان من اللازم تدريب العراقيين على تشغيل التجهيزات الجديدة، و ان تتعلم وزارة النفط و الكهرباء على كيفية التعاون من اجل توفير الوقود لمصانع الطاقة، و ان يعرف الرأي العام بان هذه مهمة ستطول و عليه ان يتحمل. لقد ضخت الولايات المتحدة مليارات الدولارات في قطاع الكهرباء الا ان خططها لم تثمر عن شيء كما مخطط له. احيانا يتم بناء مصنع للطاقة لكن لا يتم انشاء الخطوط اللازمة للطاقة او الابراج و غيرها مما يبين افتقارا في التفكير الستراتيجي. كما ان سلطة الائتلاف المؤقت و الحكومات العراقية اللاحقة ركزت ايضا على النجاح المؤقت دون ان يعرف الشعب كم ستستغرق عملية اعادة تأهيل الشبكة الوطنية. لقد فشلت القيادة الاميركية لأنها لم تلتفت الى كافة المقترحات المقدمة من الخبراء العاملين في مجال الطاقة. كما ان بعض العراقيين كانوا يقوضون جهود سلطة الائتلاف في اعادة البناء، حيث تم تدمير ما يقارب ٥٠ برجا خلال الحرب و تم نهب اكثر من ٧٠٠ برج ، اذ كان السارقون يسعون الى النحاس الموجود في تلك الابراج ليبيعونه في ايران و الكويت. كما قام بعض الناس بإسقاط الأبراج للاحتفاظ بالطاقة الكهربائية لأنفسهم. في ظل نظام صدام كانت منظومة الطاقة تعمل لتنتفع بها بغداد التي كانت تتمتع بساعات طويلة من الكهرباء بينما كانت تفتقر اليها بقية البلاد. اما اليوم فمدن مثل كربلاء و الحلة و الناصرية تحتفظ بالطاقة المتولدة محليا لأنفسها بعد ان قطعت خطوط الطاقة الذاهبة للعاصمة، الا ان هذه القضية تم ايجاد الحلول لها. الخطر الأكبر يأتي من الاعمال المسلحة، فلقد شرع المسلحون بحملة لتدمير منظومة الطاقة من اجل تقويض العراق الجديد . كما تمت مهاجمة البنية التحتية و قتل العاملين و استهداف الشركات. حاولت الولايات المتحدة مواجهة المسلحين من خلال ابقاء الخدمات الامنية للطاقة الكهربائية من عهد صدام الا ان ذلك كان يبدو مستحيلا، و كانت النتيجة فشل الكثير من المشاريع و زيادة التكاليف و تهديد الشركات العاملة في مجال الطاقة من اجل عدم اكمال عملها . منذ نهاية حزيران كانت هناك هجمات يومية اودت بحياة الكثيرين و تسببت بأسوأ مما فعله المجرمون و السارقون، و استغرقت القوات الأمنية سنوات طوال لحل هذه القضايا .

يبدو ان بول بريمر – رئيس سلطة الائتلاف المؤقت – كان غافلا عما يحدث في مجال الطاقة، و راح يصدر تصريحات كبيرة كان اولها في صيف ٢٠٠٣ حيث قال ان التحالف سيعيد الطاقة الكهربائية الى مستويات ما قبل الحرب بحلول شهر تشرين الثاني. جاء هذا التصريح دون استشارة اي من العاملين في مجال الطاقة لذلك لم تكن هناك خطة عن كيفية تحقيق ذلك الهدف. في آب تم عقد مؤتمر لمدراء المصانع العراقية لمعرفة كيفية وصول العراق الى انتاج ٤٤٠٠ ميغاواط كما في السابق. تم القرار على اصلاحات سريعة بدل نصب مصانع جديدة. في ايلول تم انجاز ذلك و في الشهر اللاحق كانت الشبكة تنتج ٤٥١٨ ميغاواط. فرح بريمر بذلك حيث تمكنت سلطة الائتلاف من انجاز احد وعودها النبيلة. لم يتوقف بريمر عند هذا الحد، ففي تشرين الاول قال ان العراق سيتمتع باربع و عشرين ساعة من الكهرباء خلال عام واحد. كان الامر بحاجة الى ٦٠٠٠ ميغاواط. تم تخصيص الاموال و توقيع عقود جديدة الا ان الولايات المتحدة انشغلت بالاعمال المسلحة حيث ان العنف المتصاعد حرف خطط بريمر عن مسارها. عند انتهاء سلطة الائتلاف في حزيران ٢٠٠٤ كان العراق ينتج ٤٢٠٠ ميغاواط فقط اي اقل مما كان ينتجه في تشرين الاول. واجه بريمر ثلاث نتائج سلبية : الاولى ان شبكة الطاقة لم تكن قادرة على ادامة ٤٤٠٠ ميغاواط بسبب مشاكل الوقود و المسلحين و النهب و التجهيزات غير الكفوءة. في الواقع ان زيادة الانتاج الى ٤٥١٨ ميغاواط قد تسببت في المزيد من العطلات في المنظومة. النتيجة السلبية الثانية هي ان بريمر اعتقد بان تقدم قطاع الكهرباء في العراق سيقاس من الان فصاعدا بمعدل الانتاج اليومي متجاهلا العناصر الاكثر اهمية مثل اعادة بناء و توسيع الشبكة نفسها . ثالثا، ان وعود بريمر في تحسين الطاقة و زيادة انتاجها قد حذا حذوها خلفاؤه من العراقيين، ففي كل عام تذكر حكومة بغداد بانها ستحل مشكلة نقص الطاقة الكهربائية المستديمة. مؤخرا، وعدت الحكومة و فشلت في تحقيق ٩٠٠٠ ميغاواط هذا الصيف، كما ادعت ان اغلب مشاكل الطاقة سيتم حلها بحلول عام ٢٠١٥ . بما ان السلطات الاميركية و العراقية لم تتمكن من تحقيق ذلك خلال السنوات التسعة الماضية فمن غير المحتمل تحقيق هذا الهدف.

■ عن : افكار عن العراق

المولدات الاهلية الحل الوحيد للمواطن.. (أرشيف)

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام و الثقافة و الفنون